



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-24

منشطوها فضلوا المقاهي ومنصات التواصل الاجتماعي

75 بالمئة من القاعات المخصصة للحملة الانتخابية لم تستعمل إطلاقاً

ب.ع

التلفزيون التي تنقل بعض التجمعات التي نجحت في استغلال القاعات لم يكن مشهدها يزيد عن وجود أناس في مقاعد الصف الأول فقط من القاعة الفسيحة.

بشكل كبير وطاق، على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة أن القانون لم يتطرق إلى حد الآن بشكل قطعي في إشكالية توهجها خلال فترة الصمت الانتخابي، فلم يحدث في الانتخابات البرلمانية السابقة أن توبع مترشح بقي ينشر أخباراً عنه وعن حزبه عبر المواقع التواصلية خلال نهاية الحملة الانتخابية، وهناك من يزعم بأن ما هو منشور على صفحاته من صور وفيديوهات في لبّ الحملة الانتخابية، إنما يعود إلى أيام ما قبل الصمت الانتخابي ولا يوجد ما يجبره على نزعها أو إغلاق صفحاته مؤقتاً.

حرمان الشباب من العمل الثقافي والنشاط الرياضي وحتى من اللقاعات الخاصة بفيروس كورونا بعد أن تم تحويل بعضها إلى القاعات، في سبيل الحملة الانتخابية وتجهيز كم كبير من القاعات للحدث السياسي المحلي الهام، كان خاطئاً في عمومه من طرف السلطات المحلية. بعد أن تغيّرت المظاهر التي لم تعد تركز على الحمام البشري، وصار جلب الناس إلى أي قاعة أشبه بالمستحيل، لأن شاشات

جرت في أيام ماطرة وباردة، وكان من المفروض أن تكون القاعات المغطاة جميعاً هي الحل الأمثل للعمل الدعائي. وجنوباً لم يسجل بولاية جانت الفتية سوى تجمع واحد داخل القاعة.

والغريب أن بعض الأحزاب المعروفة كانت ترسل للصحافة بعض البرقيات لتبلغها بحضور أمينها العام أو رئيسها فتحدد موعد وصول الطائرة التي تقله من العاصمة من دون أن تشعر الصحافيين والمراسلين بمكان التجمع وبلغ الأمر أن أقام ممثل حزب معروف ما يشبه المقابلة الصحفية في المطار، ثم قام بزيارة إلى مقر حزبه في ولاية قسنطينة من دون أي تجمع كان معلن عنه، وبعضها كانت تقدم زمان حضور رئيس الحزب من دون ذكر المكان.

غالبية المترشحين فضلوا العمل الجوّاري من خلال ملاقات الأهل خاصة في القرى، حيث كبار السن والمعائز، وآخرون توجهوا إلى المقاهي في محاولة لاستمالة الناس، أما الجديد الذي فرض نفسه في الممارسة الانتخابية فيتمثل في الاعتماد

انتهت الثلاثاء، الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر الحالي، وبدأ المصمم الانتخابي، بعد أيام باردة مثل الطقس الذي ميّز غالبية ولايات الوطن في هذا الخريف، حيث ظهرت أساليب جديدة في العمل الدعائي لمختلف البرامج التتموية، إذ أكدت غالبية الولايات التي قامت بتوفير وتجهيز القاعات الكبيرة للحدث الانتخابي، بأن هذه المنشآت التابعة لقطاعي الثقافة والرياضة وحتى للجماعات المحلية، بقيت شاغرة في معظمها ولم يتم طلب استغلالها إطلاقاً، إذ قامت ولاية الجزائر بتجهيز أكثر من 400 قاعة للحدث السياسي لم يتم استغلال أكثر من 100 قاعة فقط.

كما وفرت ولاية قسنطينة في كل بلدياتها نحو 200 قاعة بعضها رياضية وأخرى عبارة عن قاعات سينما سابقة، والبعض الآخر مجرد فضاءات شاغرة. ولكن الأحزاب السياسية والأحرار لم يستغلوا سوى خمسة وأربعين قاعة، رغم أن الحملة الانتخابية

حرب كلامية بين المترشحين واختراق للبروتوكول الصحي

هكذا أنهى المترشحون الحملة الانتخابية...

« مرحلة الصمت الانتخابي تبدأ اليوم »

أدركت الحملة الانتخابية أمس نهايتها بعد مرور 3 أسابيع كاملة، تسابق فيها المترشحون لِحليات 27 نوفمبر لعرض برامجهم الانتخابية عبر مختلف ولايات الوطن، أين حاول المترشحون كل على طريقته الخاصة لاستمالة أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين للفوز في الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها السبت المقبل.

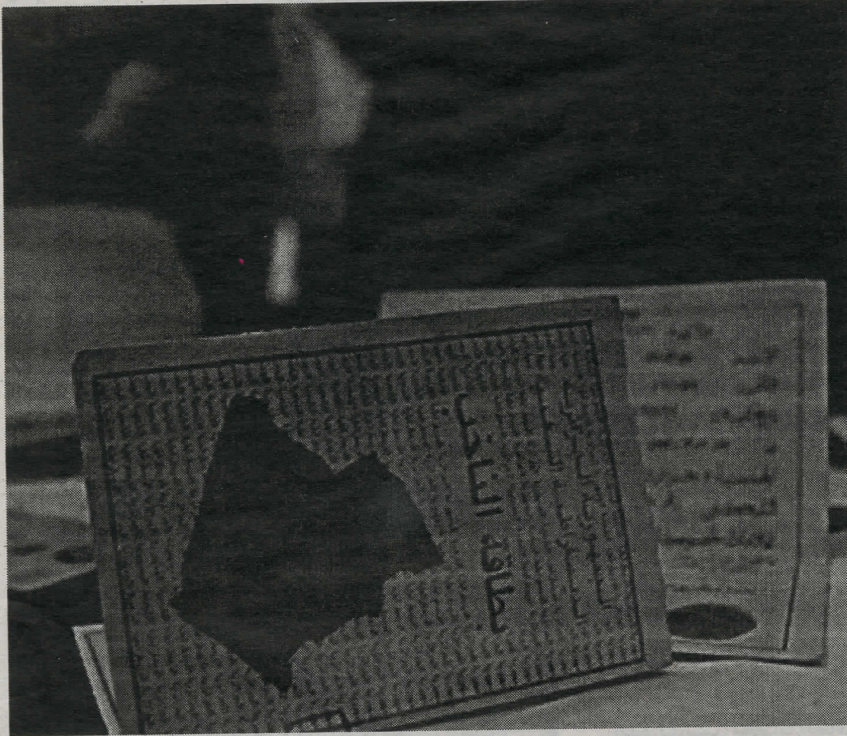
سلمى ساسي

« وأنهت الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بالاستحقاقات المحلية المقبلة، حملتهم الانتخابية، في أجواء مميّزها التنافس، مع تسجيل بعض التجاوزات فيما تعلق باحترام البروتوكول الصحي والأماكن المخصصة للمصقات.

حرب كلامية بين المترشحين

لم تكن نهاية الحملة الانتخابية في أسبوعها الأخير موفقة، حيث شهدت حرب تصريحات بين رؤساء الأحزاب، ولعل أبرزها الترشق الإعلامي الذي وقع بين الإخوة المنتمين للتيار الإسلامي، ويتعلق الأمر بكل من رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري ورئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن رينة، حيث فتح رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري النار على رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن رينة ونواب كتلته البرلمانية، متهما إياهم بالكذب على الشعب بعد أن صوتوا على مشروع قانون المالية لسنة 2022.

وقال مقري إن بعض من كانوا يشدون على ضرورة دعم الفلاح والفلاحين، هرعوا للتصويت على قانون المالية لسنة 2022، على الرغم مما تضمنه من ضرائب كبيرة على الفلاحين، في إشارة منه إلى رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن رينة، بعد أن صوت نواب كتلته البرلمانية تحت "قبة زيغود يوسف" بنعم على مشروع قانون المالية.



بعض التجمعات حضور أعداد كبيرة من المواطنين، دون احترام لمسافة التباعد الاجتماعي بين الحضور.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، قد حذر من اختراق البروتوكول الصحي، وهو ما جعل الأحزاب السياسية ترد على تصريحاته، لتؤكد أن تنشيط التجمعات الشعبية لم تكن في المستوى المطلوب. ♦

تجاوزات في احترام البروتوكول الصحي

وعرفت الحملة الانتخابية للاستحقاقات المحلية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر بعض التجاوزات، خاصة فيما تعلق باحترام البروتوكول الصحي والإجراءات الوقائية والاحترازية التي سطرتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بحيث شهدت

بدوره، رد رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن رينة على رئيس حمس متهما إياه ببيع الأوهام، حيث استطرد قائلا "إن كتلة حركة البناء الوطني، هي الوحيدة التي قدمت تعديلات بخصوص المادة 14 من قانون المالية عن طريق النائب خولة طالبي، نحن تقدمنا بالتعديل ولم ينل الأغلبية ولم نقل الحزب الذي لم يصادق وقادرين على ذكرهم وذكر الذي يبيع الأوهام".



تشمل ولايات الجزائر وقسنطينة وعنابة ووهران

الإعلان عن أسماء أمناء مندوبيات سلطة الانتخابات

انطلاقا من الملفات التي تم إيداعها عبر المنصة الإلكترونية لذات الهيئة، وتم لاحقا إجراء مقابلة شفوية لهؤلاء المترشحين مع لجنة مختصة على مستوى المندوبيات الأربع ترأسها المنسق الولائي، حيث سمحت هذه المرحلة باختيار مترشحين اثنين من كل مندوبية ولائية.

وشملت المرحلة الثالثة إجراء المترشحين (اثنان من كل ولاية) مقابلة مع لجنة مركزية ضمت مستشاري رئيس السلطة المستقلة والتي ترأسها محمد شرفي، أعقبها مداوات أسفرت عن اختيار أربعة مترشحين تم اختيارهم لتولي منصب أمين عام المندوبية الولائية لكل من ولايات الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة.

س.ت

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس الثلاثاء، عن قائمة المترشحين الذين تم اختيارهم لتولي منصب أمين عام للمندوبية الولائية لكل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة.

ويتعلق الأمر، حسيما ورد في الصفحة الرسمية للسلطة على موقع "فايسبوك"، بكل من بوسنة إسماعيل على مستوى مندوبية السلطة لولاية الجزائر العاصمة، ولطرش أحسن لولاية عنابة ويولحليب طارق لولاية قسنطينة ونايت علي طاهر لولاية وهران.

ومرّت عملية انتقاء المندوبين بثلاث مراحل، أولها انتقاء أربعة مترشحين عن كل ولاية من قبل اللجنة المركزية لدراسة الترشيحات لمنصب أمين عام مندوبية ولائية للسلطة المستقلة،

السلطة المستقلة للانتخابات : الإعلان عن أسماء أمناء مندوبيات الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة

● نايت علي طاهر أمينا عاما لمندوبية وهران

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أمس الثلاثاء عن قائمة المترشحين الذين تم اختيارهم لتولي منصب أمين عام للمندوبية الولائية لكل من الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة. ويتعلق الأمر -حسب ما ورد في الصفحة الرسمية للسلطة على الفيسبوك- بكل من بوسنة إسماعيل على مستوى مندوبية السلطة لولاية الجزائر العاصمة، ولطرش أحسن لولاية عنابة وبولحليب طارق لولاية قسنطينة ونايت علي طاهر لولاية وهران. للإشارة، فقد مرت عملية انتقاء المندوبين بثلاث مراحل، أولها انتقاء أربع مترشحين عن كل ولاية من قبل اللجنة المركزية لدراسة الترشيحات لمنصب أمين عام مندوبية ولائية للسلطة المستقلة، انطلاقا من الملفات التي تم إيداعها عبر المنصة الالكترونية لذات الهيئة، وتم لاحقا إجراء مقابلة شفوية لهؤلاء المترشحين مع لجنة مختصة على مستوى المندوبيات الأربع ترأسها المنسق الولائي حيث سمحت هذه المرحلة باختيار مترشحين اثنين من كل مندوبية ولائية. وشملت المرحلة الثالثة إجراء المترشحين الإثنين من كل ولاية مقابلة مع لجنة مركزية ضمت مستشاري رئيس السلطة المستقلة والتي ترأسها محمد شرفي، أعقبتها مداوالات أسفرت عن اختيار أربعة مترشحين تم اختيارهم لتولي منصب أمين عام المندوبية الولائية لكل من ولايات الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة.



الانتخابات المحلية باليزي :

انطلاق قوافل 17 مكتبا متنقلا نحو المناطق النائية

للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد لخضر قارة. وتحصي ولاية إيليزي هيئة ناخبة بتعداد 56.417 ناخبا مسجلا عبر 24 مركز اقتراع والتي تضم 117 مكتب تصويت منها تسعة مكاتب متنقلة عبر بلديات الولاية الأربع ، حيث تخوض 22 قائمة ترشح من ضمنها أربع (4) قوائم حرة غمار محليات السبت القادم. وبولاية جانت أيضا انطلقت قافلة تضم تسعة مكاتب تصويت متنقلة تستهدف المناطق النائية المنتشرة عبر إقليم بلديتي جانت وبرج الحواس.

واد سامن وتماجرت وتغسة، على ان ينطلق المكتب المتقل المتبقي يوم غد الأربعاء من بلدية برج عمر ادريس باتجاه عديد القرى والمناطق النائية بشمال الولاية على غرار زرزارتين والغار والسطح وتيافتي. وسخرت كافة الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية مع تعزيزها بالمرافقة الأمنية والتغطية الصحية على مستوى هذه القوافل التي تستهدف هيئة ناخبة بتعداد 8461 ناخبا مسجلا بهذه المكاتب المتنقلة التسعة، مثلما صرح ل/وأج المندوب الولائي

انطلقت أمس قوافل 17 مكتبا متنقلا نحو المناطق النائية بكل من ولايتي إيليزي وجانت لتمكين الناخبين من البدو الرحل من أداء حقهم الانتخابي قبل 72 ساعة من موعد الاقتراع في إطار الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية البلدية والولاية السبت المقبل. ويتعلق الأمر بقافلة تضم ثمانية مكاتب تصويت متنقلة والتي توجهت نحو المناطق النائية بإقليم بلدية إيليزي وستجوب عدة مناطق لتجمعات البدو الرحل على غرار أميهر و فضنون و طارات و

أسماء أمنائها العامين بالعاصمة .. وهران وعنابة

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الثلاثاء، عن قائمة المترشحين الذين تم اختيارهم لتولي منصب أمين عام للمندوبية الولائية لكل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة. ويتعلق الأمر -حسب ما ورد في الصفحة الرسمية للسلطة على الفيسبوك- بكل من بوسنة إسماعيل على مستوى مندوبية السلطة لولاية الجزائر العاصمة، ولطرش أحسن لولاية عنابة وبولحليب طارق لولاية قسنطينة ونايت علي طاهر لولاية وهران. للإشارة، فقد مرت عملية انتقاء المندوبين بثلاث مراحل، أولها انتقاء أربع مترشحين عن كل ولاية من قبل اللجنة المركزية لدراسة الترشيحات لمنصب أمين عام مندوبية ولائية للسلطة المستقلة، انطلاقا من الملفات التي تم إيداعها عبر المنصة الإلكترونية لذات الهيئة، وتم لاحقا إجراء مقابلة شفوية لهؤلاء المترشحين مع لجنة مختصة على مستوى المندوبيات الأربع ترأسها المنسق الولائي، حيث سمحت هذه المرحلة باختيار مترشحين اثنين من كل مندوبية ولائية. وشملت المرحلة الثالثة إجراء المترشحين الإثنين من كل ولاية مقابلة مع لجنة مركزية ضمت مستشاري رئيس السلطة المستقلة والتي ترأسها محمد شرفي، أعقبتها مداورات أسفرت عن اختيار أربعة مترشحين تم اختيارهم لتولي منصب أمين عام المندوبية الولائية لكل من ولايات الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة.

محمد د.

الحملة الانتخابية الخاصة بالاستحقاقات المحلية المقررة لـ27 نوفمبر الجاري

إسدال الستار... مرحلة الصمت الانتخابي

اختتمت، الثلاثاء، في حدود منتصف الليل، الحملة الانتخابية الخاصة بالاستحقاقات المحلية المقررة لـ27 نوفمبر الجاري، لتبدأ مرحلة الصمت الانتخابي الذي سيتواصل إلى غاية يوم الاقتراع.

فيستمر ثلاثة أسابيع من المنافسة الانتخابية، تم إسدال الستار على مجريات هذه الحملة، وفقا لما ينص عليه قانون النظام الانتخابي الذي يشير في مادته الـ73 على أنها "تكون مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل 3 أيام من تاريخ إجرائه". وبانتهاء الفترة المحددة لهذه الحملة، يشرع في الصمت الانتخابي الذي سيستمر إلى غاية يوم الحسم، بحيث سلا يمكن أيا كان، مهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان، أن يقوم بالحملة خارج الفترة المنصوص عليها، حسب ما تنص عليه المادة 73 من قانون الانتخابات. وقد سارت هذه الحملة وفق ضوابط قانونية، من بينها منع كل مترشح أو شخص يشارك في الحملة الانتخابية عن كل خطاب كراهية وكل شكل من أشكال التمييز، مع ضمان استفادة كافة المترشحين من حيز زمني منصف في وسائل الإعلام السمعية-البصرية المرخص لها بالممارسة، الأمر الذي تسهر عليه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما جرت هذه الحملة في ظل برتوكول صحي وقائي يستمر إلى غاية آخر يوم من العملية الانتخابية، الغاية منه جعل الناخب والمنتخب في منأى عن فيروس كوفيد-19. وقد مثل هذا الشق "أولوية" بالنسبة للسلطة، التي أكد رئيسها، محمد شرفي، أنه تم فرض "شروط صارمة" لتنظيم هذه الانتخابات، بهدف "تدارك الأخطاء المسجلة خلال المواعيد الانتخابية السابقة"، وفي تقييم أولي، كان شرفي قد سجل "ارتياحه" تجاه التحضيرات الخاصة بالحملة الانتخابية وموعدها 27 نوفمبر الجاري، متوقفا عند التنسيق بين هيئته والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة، ما "ينبئ بنجاح الانتخابات المقبلة"، حسب توقعاته. يذكر أن انتخابات 27 نوفمبر الجاري تمثل حلقة أخرى في سلسلة الإصلاحات المؤسساتية الشاملة التابعة من التزامات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي أكد أن هذا الموعد الانتخابي يأتي "استكمالاً لصرح بناء مؤسسات الدولة على أسس صحيحة، بعيدة عن الشبهات والشوائب". كما اعتبر الرئيس تبون هذه الاستحقاقات "تأكيداً لإرادتنا القوية الثابتة على حماية حرية الاختيار السيد للمواطنين والمواطنات ومحاربة كل أشكال سطوة المال وتسلل النفوذ للتأثير في نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية"، مثلما قال. وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قد أفادت في وقت سابق، بأنه، وتحسبا لذات الحدث، تم سحب "1,158" ملف ترشح للمجالس الشعبية الولائية، منها 877 ملفا لفائدة 48 حزبا معتمدا و281 ملفا لفائدة قوائم مستقلة، في حين تم إحصاء "22,325" ملف ترشح للمجالس الشعبية البلدية. وينتخب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية لعهدتها مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبصوت تفضيلي دون مزج، حيث تم تقدير الهيئة الناخبة بـ23,717,479 ناخب. أمين د.

تبدأ مساء اليوم وتنتهي الأحد المحليات تحيل التلاميذ على عطلة لخمسة أيام

• وزارة التربية : المدارس المعنية هي المخصصة للاقتراع

وضع مكتب مدير المؤسسة تحت تصرف رئيس المركز، أو تخصص قاعة ذات باب مزود بقفل وموصول بخط هاتفي إذا تعذر الأمر، مع وضع حاسوب تحت تصرف رئيس المركز، وكذا ضمان استمرار عمل موظفي الحراسة خلال كل هذه الفترة، حفاظاً على أمن وكذا السير العادي للمؤسسة التربوية. وشددت التعليمات على ضرورة التحضير الجيد للمؤسسة، من حيث نظافة المرافق والتدفئة وتوفير الإنارة الكهربائية، في الحجرات المستعملة كمكاتب انتخابية وكذا الأروقة والفناءات، فيما طالبت مديري الابتدائيات بالتنسيق مع الأمناء العاممين للبلديات من أجل تدارك النقص المسجلة.

وفي سياق ذي صلة، أوضح مصدر مسؤول من وزارة التربية بأن "عطلة" الخمسة أيام، ليست رسمية ولا تدخل في إطار رزنامة العطل المدرسية، وغير مرتبطة برزنامة اختبارات الفصل الأول، وإنما تم إقرارها في إطار التحضيرات الخاصة بمحليات 27 نوفمبر، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالابتدائيات التي سيتم تحويلها إلى مراكز إجراء.

وقال محدثنا بأن تلاميذ الطن المتوسط والثانوي، غير معنيين بالعطلة، باعتبار أن عدداً قليلاً جداً من المتوسطات والثانويات ستخصص كمراكز إجراء، سيشملها قرار الغلق.

خيرة لعروسي

أمرت وزارة التربية مديريها في كل ولايات بوضع المؤسسات التربوية المعنية كمراكز انتخابية لمحليات 27 نوفمبر تحت تصرف ممثلي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بداية من مساء اليوم الأربعاء وإلى غاية الأحد المقبل، وحذرت المؤسسات غير المعنية بالاقتراع من غلق أبوابها، خاصة المتوسطات والثانويات، "لأن الأمر لا يتعلق بعطلة بل غلق استثنائي تمكين المواطنين من أداء واجبهم الوطني...".

يخرج تلاميذ المدارس المعنية بانتخابات السبت المقبل، في عطلة لمدة خمسة أيام ابتداء من أمسية اليوم 24 نوفمبر وإلى غاية الأحد 28 نوفمبر، بسبب هذا الموعد الانتخابي، قصد تحضير وتجهيز المؤسسات التربوية التي ستخصص كمراكز إجراء.

وفي هذا الإطار، تلقى مديرو التربية عبر الوطن مراسلات من الوصاية موجهة إلى مديري المؤسسات التربوية المعنية كمراكز انتخابية لمحليات السبت المقبل، ومفتشي إدارة الابتدائيات، تضمنت تعليمات بوضع ذه الأخيرة تحت تصرف ممثل سلطة الانتخابات بداية من أمسية اليوم. شددت تعليمة الوزارة على أن الأمر لا يتعلق بعطلة أو استراحة تحسباً للاختبارات المزمع انطلاقها بداية من 28 نوفمبر في الطورين المتوسط والثانوي و30 نوفمبر في الابتدائي، وأكد مديرو التربية على ضرورة

L'EDITORIAL



La dernière bastille

■ BRAHIM TAKHEROUBT

L présidentielle du 12 décembre 2019 qui a porté au pouvoir le président Abdelmadjid Tebboune. Ce dernier a décidé de revoir la Constitution, ce qui a été fait lors du référendum du 1er novembre 2020, il a ensuite organisé des législatives anticipées et parachève ce processus de reconstruction institutionnel par les élections locales de samedi prochain. Ainsi, tombera définitivement la dernière bastille de l'ancien régime qui n'a pas fait l'économie de la raude électorale, du clientélisme et des passe-droits.

Les promesses des plus hautes instances du pays, relayées par les candidats eux-mêmes, sont claires à ce propos : bannir à jamais ces pratiques qui souillent la relation entre l'Etat et ses administrés, l'élu et le citoyen. Une fois cet aspect du problème réglé, il restera à accomplir l'essentiel. Car il ne faut pas se leurrer, la solution aux soucis qui rongent le quotidien des Algériens ne gît pas au fond de l'urne. L'élection n'est qu'un instrument démocratique pour parvenir à une gestion crédible et transparente des affaires de la localité. Evidemment, les candidats en période de campagne sont dans leur rôle politique qui consiste à faire rêver les populations. Mais une fois élus, trêve de promesses : ils sortiront du monde de la parole pour affronter une réalité souvent contraignante. Leur incapacité à agir, quelle que soit leur bonne volonté, est telle qu'ils n'ont aucune emprise sur les événements. Dépouillés de toute prérogative, ils ne font que subir avant de se confronter ligotés à leurs propres électeurs. Terrible équation surtout que les prétendants à la gestion locale sont pour la plupart des jeunes universitaires ambitieux, mus par la fougue de se saisir du pouvoir local.

Il va falloir d'abord délivrer l'élu des nombreuses contraintes entravant une gestion efficace des collectivités locales. Exprimé par les candidats indépendants et ceux affiliés aux partis politiques, ce « vœu » est si contraignant qu'il fait la quasi-unanimité. N'est-ce pas que le mal est identifié ? Pourquoi ne pas agir alors sur la base de ce point commun pour libérer les élus ? Vaste chantier qui ouvrira de nouvelles perspectives à la participation des citoyens aux décisions qui les concernent.

Il mènera nécessairement vers une décentralisation et un désengagement de l'Etat au profit de l'élu local. Tout compte fait, il y a encore beaucoup d'autres bastilles à libérer.

Après une campagne électorale terne

Les élections locales commencent dans les bureaux itinérants

Dans trois jours, les candidats aux élections des Assemblée populaires communales et de wilaya (APC et APW) sauront si leur campagne qui a pris fin hier, a porté ses fruits. Jusqu'au samedi 27 novembre, la loi relative au régime électoral impose aux candidats le silence, c'est-à-dire qu'ils doivent s'abstenir de faire campagne, sous quelque forme que ce soit.

Les candidats ainsi que les dirigeants des partis politiques qui sont engagés dans les élections locales, ont eu largement le temps, depuis le 4 novembre, date d'ouverture de la campagne électorale, pour faire connaître aux électeurs leur programme et ce qu'ils comptent faire dans leurs communes et wilayas, en plus de l'argumentaire pour convaincre d'aller massivement aux urnes le 27 novembre.

Les candidats et les dirigeants politiques qui ont mené campagne n'ont pas été favorisés par la conjoncture sanitaire qui a connu une évolution à la hausse du nombre de cas de contaminations au Covid-19 enregistrés sur les 24h, et par les déclarations des spécialistes n'ont pas hésité à parler de 4^{ème} vague. La situation est d'autant plus inquiétante que le taux de vaccination est loin de celui qui était espéré pour une protection meilleure des Algériens contre la Covid-19.

En plus de la crise sanitaire, la campagne électorale a coïncidé avec une période de perturbations climatiques marquées par le froid et la pluie qui ont considérablement gêné la participation des Algériens aux meetings et rencontres animés par les candidats. Mais ce n'est pas tout, l'érosion du pouvoir d'achat d'une grande partie de la population, du fait d'une hausse de prix vertigineuse sur certains produits de grande consommation, n'a pas aidé à la mobilisation.

Ces facteurs défavorables se sont conjugués pour compliquer la tâche aux candidats et à leurs soutiens. Il faut ajouter que le discours des candidats diffusé à la télévision, a rarement eu un contenu captivant. L'habitude de se répandre en formules très longues de salutation et de politesse fait perdre aux candidats



■ L'impression qui se dégage de cette campagne électorale, ressentie largement dans la population et exprimée par les médias, est que ces élections locales ne suscitent par un grand engouement chez les électeurs. (Photo: DR)

un temps précieux alors que leur passage sur l'écran dure à peine quelques minutes. Au lieu d'aller

directement à l'essentiel de leur programme, certains candidats perdent ainsi du temps. L'im-

pression qui se dégage de cette campagne électorale, ressentie largement dans la population et exprimée par les médias, est que ces élections locales ne suscitent par un grand engouement chez les électeurs, en particulier dans les grandes agglomérations urbaines. En milieu rural, la situation est probablement différente, à cause d'une plus forte proximité entre les candidats et les électeurs, ainsi que d'une attente plus grande dans la population, confrontée à des problèmes qui exigent une bonne gestion locale. Dans une première évaluation, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, a estimé que la campagne électorale s'est déroulée de manière «positive», les règles de bonne conduite ayant été respectées.

Le président de l'Anie a fait état de quelques dépassements mineurs, en relation avec le non-respect du protocole sanitaire pour faire face à l'épidémie du Coronavirus (Covid-19).

Le corps électoral s'est élevé, au terme de la révision exceptionnelle des listes électorales, à 23.717.479 électeurs et électrices, selon les données communiquées par l'Anie, instance qui supervise tout le processus électoral. Quoiqu'il en soit, la phase du vote a commencé aujourd'hui pour les bureaux itinérants. Ainsi, dans la wilaya de Tindouf la première caravane est dans les régions enclavées de Kehal et Chenachène.

Ce bureau itinérant, sur un dispositif de dix bureaux similaires mobilisés dans la wilaya de Tin-

douf pour les élections locales, devra permettre à près de 1.700 électeurs des populations nomades et bédouines de ces régions distantes de plus de 900 km de Tindouf, d'accomplir leur devoir électoral dans le cadre des élections locales du 27 novembre 2021. Selon le délégué de l'Anie, Mebarek Seddiki, les conditions nécessaires au bon déroulement de l'opération de vote ont été réunies, dont la mobilisation des véhicules tout terrain, leur accompagnement en observateurs représentant les formations politiques et les indépendants en lice. Pour mener à bien cette opération électorale, les moyens humains et matériels ont été mobilisés, dans le respect du protocole sanitaire pour la prévention de la pandémie du Coronavirus.

Lakhdar A.

Les partis satisfaits

La période de réserve a commencé et toute activité à caractère électoral doit cesser. C'est l'heure du silence précédant le jour «J». En effet, trois semaines durant, les candidats en lice se sont livrés à une compétition effrénée pour rallier à leur cause le maximum d'électeurs. Ont-ils été à la hauteur de l'événement et des attentes? Le pari est-il gagné ?

Le politologue Samir Mahrez se montre pessimiste quant à l'ambiance suscitée par cette campagne qu'il qualifie de «morose». De son point de vue, cette étape cruciale du scrutin a brillé plutôt par un manque d'engagement citoyen. Lequel n'a pas porté une grande attention à cette étape qui devait le concerner directement. «La campagne a été frappée d'une forte tiédeur. Son niveau n'est pas du tout appréciable. L'échec accusé durant le dernier mandat électoral dans différents secteurs, notamment le logement et la santé, s'est répercuté sur la campagne. Le développement local ne s'est pas épanoui. Les candidats ont eu ainsi du mal à convaincre des citoyens marqués par les fausses promesses des élus sortants. Le fossé s'est fortement creusé entre eux. D'où la difficulté ressentie sur le terrain, particulièrement par les indépendants», explique-t-il, non sans faire remarquer que les candidats ont nonobstant adopté «les mêmes discours qui se sont appuyés notamment sur les réseaux sociaux». Mahrez tient à saluer toutefois la qualité des candidats qui sont majoritairement des universitaires et des diplômés.

Ce qui est de nature, dit-il, à imposer une nouvelle donne électorale et même une forte participation au scrutin. Il constate que cette fois-ci, l'opération n'est pas dominée par des candidats partisans exerçant la politique à des fins personnelles. Il pense que les universitaires et les compétences qui se sont engagés dans la course sont aptes à faire la différence.

Un élan qui sera consolidé, selon lui, par les lois réformées dans le sillage de l'amendement constitutionnel de 2020, par souci de permettre l'émergence d'une nouvelle génération d'élus. «Il existe des P/APW qui n'ont même pas le bac. Il faut donner la chance aux compétences pour que le rendement soit meilleur au profit du développement local» souligne-t-il, en prévoyant un taux de participation plus important à ces locales comparativement aux dernières élections. Pour cause, il s'agit d'une échéance qui concerne «directement le citoyen». Houari Saâdia, sociologue à l'Université de Tissemsilt, abonde dans le même sens en disant que la réussite des locales susciterait assurément une forte participation. Il écarte ainsi le spectre de l'abstention, tout en précisant que les électeurs «voteront sur des individus et non sur des programmes». Il pense qu'on est loin de ce genre de comportement électoral. Il table sur un taux de participation de plus de 35%, expliquant que les candidats seront portés surtout par leurs familles et proches. Du côté des partis politiques, la satisfaction est à son comble. Safi Laârabî, chargé de communi-

tion du RND, confirme que les meetings des chefs de parti ont drainé des foules. Il pense que cette campagne est meilleure que toutes les autres. «Le passage des partis a été remarquable. Ils ont suscité une forte mobilisation. Les chaînes de télévisions sont témoins que les salles étaient archicomblées.

UN FEEDBACK POSITIF

La campagne a été pleinement exploitée pour faire passer nos messages», confirme-t-il pour lever toute équivoque sur l'efficacité et la crédibilité de cette campagne. Il explique que les conditions de réussite existent et il faut juste y croire. Nacer Hamdadouche, cadre et ancien député du MSP, confie, lui aussi, que son parti est satisfait de la campagne menée par son parti. «En dépit des conditions exceptionnelles dans lesquelles s'est déroulée la campagne de ces locales anticipées, on constate un feedback positif pour ces élections, à commencer par la collecte des signatures jusqu'à cette campagne. Nos listes n'ont pas été rejetées. Elles ont été largement adoptées par les citoyens et nous souhaitons qu'elles arrachent le quitus final. Le travail mené directement avec les citoyens dans le cadre des rencontres de proximité a porté ses fruits. Je souhaite que cette ambition soit couronnée par une forte participation au scrutin, sachant que le comportement électoral est défini par plusieurs facteurs», soutient-il. La campagne est donc diversement appréciée. Sa véritable portée sera confirmée le jour «J».

■ Karima Alloun

APRÈS TROIS SEMAINES

Fin de la campagne électorale

PAR KAMAL HAMED

La campagne électorale pour les élections locales anticipées du samedi prochain a pris fin hier mardi. Après trois semaines de meetings, de travail de proximité, d'affichages intenses, les partis politiques et les indépendants vont devoir, désormais, observer le silence électoral jusqu'au jour du scrutin, soit samedi 27 novembre. Que dire de cette campagne électorale ou les candidats ont eu à déployer beaucoup d'énergie en vue de sensibiliser les algériens sur le bien fondé de leurs programmes et leur volonté d'améliorer la gestion de leurs cités. Selon nombre d'observateurs, cette campagne électorale s'est d'abord déroulée dans de bonnes conditions. Il n'y a pas eu d'incidents majeurs ayant troublé le déploiement tous azimuts des leaders politiques ou des candidats à cette joute

électorale. Cela constitue indéniablement un grand point positif puisque la sérénité et la quiétude ont permis aux candidats d'agir en toute assurance en vue de séduire les électeurs sur la nécessité d'aller en masse aux urnes le jour "J". Durant ces trois semaines de campagne électorale, les partis politiques et les indépendants en course pour cette élection ont surtout mis l'accent sur certaines questions qui constituent autant de préoccupations pour les Algériens. Il a été ainsi question de promesses allant surtout dans le sens d'une meilleure lutte contre la corruption dans la gestion des affaires des communes et des wilaya. Les candidats, dont une majorité est constituée de jeunes et de femmes qui se présentent pour la première fois à une élection, sont en effet focalisés sur la lutte contre ce fléau qui gangrène le pays et qui a fait des ravages causant d'importants dégâts.

Les leaders politiques ont aussi appelé de tous leurs vœux les électeurs à barrer la route aux opportunistes en faisant les meilleurs choix. Pour eux il est important de choisir les élus aux compétences avérées et donc à même de mieux gérer les communes engluées dans d'inextricables problèmes. Une autre question a été aussi beaucoup soulevé par les Partis politiques notamment durant cette campagne électorale. Les partis politiques ont en effet, et à l'unisson, plaider pour la révision des lois relatives à la commune et la wilayas. Des lois qui pénalisent les élus en ce sens que ces derniers ne disposent pas de grandes prérogatives. Il faut dire que l'essentiel des prérogatives sont détenues par l'administration. Une situation qui doit cesser ont plaidé les Partis politiques tous favorables à octroyer plus de prérogatives pour les assemblées populaires communales (APC) et assem-

blées populaires de wilayas (APW). Cette unanimité va indéniablement peser de tout son poids en constituant une pression supplémentaire sur le gouvernement qui n'a pour seul choix que de répondre favorablement à cette doléance. Un autre fait a été relevé : il s'agit de la discrétion observée par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). L'Anie n'a pas été beaucoup sollicitée par les candidats ce d'autant que la campagne s'est déroulée dans des conditions sereines et ce même si il y a eu certes certaines requêtes s'agissant surtout de l'affichage sauvage. L'Anie n'est apparue que les derniers jours de la campagne électorale en rappelant la nécessité d'observer les mesures sanitaires contre le coronavirus. Il est vrai que cette question du Covid a été totalement oubliée puisque les mesures barrières ont fait défaut lors de la campagne .

K. H.

ÉLECTIONS LOCALES

Ces inquiétudes sociales qui ont plombé la campagne

● Les deux précédents scrutins, les législatives du 12 juin et le référendum sur la Constitution du 1^{er} novembre 2020, ayant enregistré un faible taux (23%), les partis comme les autorités espèrent une participation plus importante pour les locales de samedi

La campagne électorale pour les élections locales anticipées, qui vont se tenir samedi prochain, a pris fin hier à minuit. C'est dans un contexte particulier que des partis et des «indépendants» ont organisé plusieurs activités : des «sorties sur le terrain» et des rassemblements principalement, outre l'affichage des listes, dans l'objectif de convaincre les électeurs de se rendre aux bureaux de vote. Les deux précédents scrutins, les législatives du 12 juin et le référendum sur la Constitution du 1^{er} novembre 2020, ayant enregistré un faible taux (23%), les partis comme les autorités espèrent une participation plus importante qui accorderait au processus en cours de renouvellement des instances électives, une «légitimité» populaire qui lui fait défaut jusque-là. L'enjeu premier des uns et des autres n'est autre que le taux de participation. Comme pour les législatives, des mesures «incitatives» ont été prises, comme le fait de surseoir exceptionnellement à certaines conditions d'éligibilité des listes pour ces deux élections (nombre de signatures, parité homme-femme...) afin d'encourager, notamment, les jeunes à y prendre part. Or, la campagne a débuté sous le feu d'acrobies critiques exprimées par le Front des forces socialistes (FFS) et le Mouvement de la société pour la paix (MSP) au sujet des nombreux rejets des dossiers de plusieurs de leurs candidats, formulés par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). Ceci sans compter le fait que le rendez-vous en soi boycotté

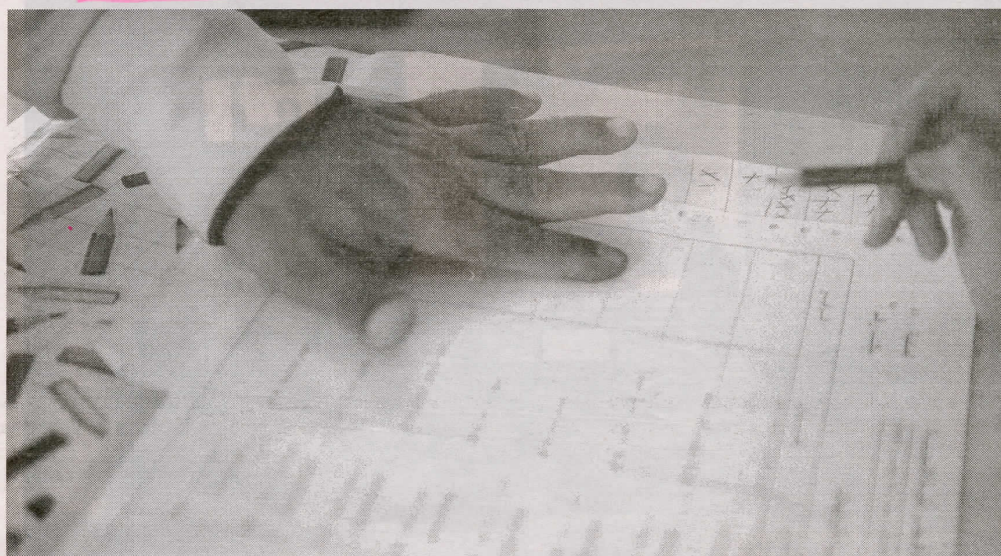


PHOTO : D. R.

L'enjeu premier des uns et des autres n'est autre que le taux de participation

par beaucoup de partis de l'opposition, et ce, entre autres, en raison des conditions politiques actuelles, marquées notamment par des arrestations de militants politiques. C'est d'ailleurs ce qui a compliqué la tâche des formations politiques de l'opposition ayant décidé de prendre part à ce rendez-vous.

QUEL TAUX DE PARTICIPATION ?

A ce climat politique s'ajoute une situation socioéconomique qui se détériore, ce qui se traduit par d'importantes hausses des prix de certains produits de large consommation. Les discussions et les polémiques se sont concentrées surtout autour du prix de la pomme de terre, par

exemple, en lieu et place des débats autour des prérogatives des élus locaux, du développement local, de la fiscalité... La levée des subventions, prévue dans la loi de finances (LF-2022), adoptée par les députés de l'APN, a plombé encore davantage une campagne électorale qui fait déjà face à de nombreux aléas. Les préoccupations de nombreux citoyens ont concerné donc le pouvoir d'achat qui n'arrête de chuter, associé à des perspectives encore plus ravageuses avec l'éventualité de la levée des subventions. Et cela n'est aucunement du ressort de l' élu local qui n'a aucun pouvoir sur le cours de «ces» événements. Bien entendu, les prérogatives conférées au P/APC peuvent

toujours rendre meilleure, à certains égards, la vie des citoyens. D'où d'ailleurs le fait qu'historiquement les élections locales attirent plus d'électeurs que les autres rendez-vous (législatives, présidentielle...). Jusqu'à quelle proportion cette fois-ci ? Nul ne peut pronostiquer sur le comportement des Algériens ce samedi 27 novembre. Les participants, tout comme ceux qui ont appelé au boycott, scruteront avec un grand intérêt les chiffres qui seront communiqués par l'ANIE. Un taux qui confirmera ou infirmera la tendance constatée depuis l'élection présidentielle de 2019.

Abdelghani Aichoun

SILENCE ÉLECTORAL À PARTIR D'AUJOURD'HUI

Les partis ont plaidé pour plus de prérogatives aux élus locaux

La campagne pour les élections locales du 27 novembre a pris fin hier à minuit. A partir d'aujourd'hui, les candidats sont tenus en vertu de l'article 74 de la loi électorale d'observer le silence électoral. Durant ces trois semaines de campagne, les candidats ont plaidé pour le renforcement des prérogatives des élus locaux sans manquer de critiquer l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). Les deux partis de l'ex-alliance présidentielle (FLN, RND) sont pratiquement les seuls à avoir présenté chacun plus de 1000 listes électorales et leurs deux premiers responsables ont été les plus actifs sur le terrain. Dans ces meetings, le SG Abou El Fadhl Baâdji, dont le parti participe avec plus de 31 000 candidats, revendique l'«élargissement» des prérogatives des élus locaux des assemblées communales (APC) ou de wilaya (APW). Ce qui permettra, insiste-il, d'ériger les élus locaux en «partenaires» de l'administration, en évitant tout contentieux entre les deux parties. Ces prérogatives devant être introduites dans les prochains codes communal et de wilaya devraient contribuer à la réalisation du développement local et à la promotion des investissements à travers le pays, ce qui aura un impact positif sur l'économie nationale, selon

le SG du FLN. Ce thème récurrent a été défendu par d'autres partis. Dans toutes ses interventions, le premier secrétaire du Front des forces socialistes (FFS), Youcef Aouchiche, a relevé que «les prérogatives des élus locaux sont très réduites et ne leur donnent pas beaucoup de chances de pouvoir apporter les réponses nécessaires aux citoyens».

BAÂDJI FUSTIGE LE DUO ANIE-ADMINISTRATION

Il considère que «pour que les élus locaux soient vraiment utiles à la population, une révision profonde des codes communal et de wilaya s'impose». D'autres réformes sont aussi primordiales : la dépénalisation de l'acte de gestion, la libération des initiatives au niveau local, et l'élargissement des pouvoirs des élus locaux, notamment en matière de fiscalité locale et d'entrepreneuriat. Tayeb Zitouni, SG du RND, a soutenu que son parti disposait de compétences et de cadres en mesure de présenter un «projet d'édification» d'une économie nationale à travers les élus locaux sur la base d'une gouvernance locale «leader», tout en appelant au renforcement des prérogatives des élus dans les codes communal et de wilaya. Le SG du RND a appelé, dans

ce sens, à élargir les prérogatives des communes pour leur permettre de jouer «leur rôle en tant qu'institution économique active dans l'édification économique». Même son de cloche chez le premier responsable du Front El Moustakbal qui ambitionne de mener l'Algérie «à bon port pour en faire une véritable force et un rempart infranchissable». Abdelaziz Belaïd réclame, lui aussi, plus de prérogatives aux élus et a fait savoir qu'il était désormais «impératif» de choisir des élus compétents en vue de «libérer les initiatives locales devant faire de la commune la locomotive du développement». La nouvelle méthode de gestion pour laquelle plaide El Moustakbal vise à assurer le «bien-être» du citoyen. «Les candidats du Front ne présentent pas de fausses promesses», a insisté M. Belaïd. Par ailleurs, l'ensemble des participants au scrutin de samedi prochain ont fustigé le «duo ANIE-administration», qui serait à l'origine du «rejet» de nombre de dossiers de candidature, selon les partis engagés dans la campagne. Ceci au moment où, accuse le SG du FLN Baâdji, «des personnes placées sous contrôle judiciaire, dont certaines qui se sont attaquées au siège national du parti, sont candidates».

Nabila Amir